عودة إلى المستقبل

الإقراض بين النظراء، وشبكات المعلومات، والقروض المضمونة، وصيرفة الظل، تبدو جميعا كأنها ابتكارات مالية لم تزدهر إلا في أعقاب الثورة الرقمية. لكن فيليب هوفمان، وجيل بوستيل–فيناي، وجون–لورون روزنتال يقولون إن الإقراض بين النظراء (أو أعمال الصيرفة بلا مصارف)، على عكس الفكر الاقتصادي التقليدي، كان مهيمنا على أسواق الائتمان في فرنسا أثناء القرن السابع عشر. ففي عام ١٧٤٠، كان ثلث الأسر الفرنسية يلجأ إلى هذا النوع من الائتمان. وبحلول ١٨٤٠، تمخض إقراض النظراء عن الائتمان العقاري في فرنسا وكان حجمه يضاهي حجم الائتمان العقاري في أمريكا في عام ١٩٥٠ كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

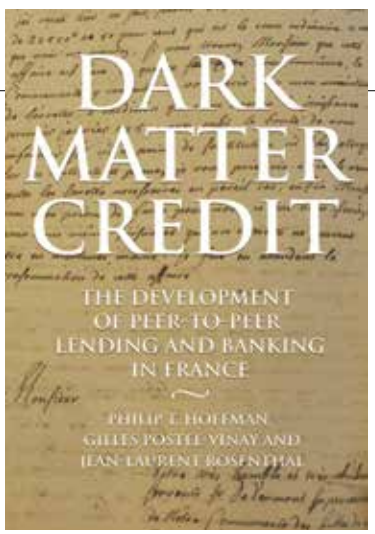

فيليب هوفمان، وجيل بوستيل–فيناي، وجون–لورون روزنتال
فجر الائتمان: تطور الإقراض بين النظراء والصيرفة في فرنسا

Philip T. Hoffman, Gilles Postel-Vinay and Jean-Laurent Rosenthal
Dark Matter Credit: The Development of Peer-to-Peer Lending and Banking in France
Princeton University Press, Princeton, NJ, 2019, 320 pp., $39.95

وهذا الكتاب، الذي يستند إلى مجموعة بيانات جديدة من محفوظات كتاب العدل في الأقاليم الفرنسية والتي تغطي قرونا، يبين كيف نشأ الائتمان قبل ظهور الشبكات المصرفية بوقت طويل وكان له حضور واضح خارج باريس والمدن الكبرى الأخرى. وبينما ركزت البنوك على تمويل الأفراد الأثرياء وأنشطة التجار في المدن، كانت مكاتب الكاتب العدل العامة في فرنسا هي عماد تطوير الإقراض بين النظراء. وبفضل القواعد التنظيمية التي تعود إلى العصور الوسطى ونتيجة تدني مستوى معرفة السكان بالقراءة والكتابة، كان كتاب العدل العامون في فرنسا هم الذين يصوغون معظم عقود الزواج، ومبيعات الأراضي الموثقة، ويقدمون خدمات كوكلاء ماليين في مجموعة من المعاملات الخاصة المتنوعة. وكان في استطاعة كتاب العدل جمع كميات وفيرة من المعلومات عن ثروات عملائهم. وهذه الرؤية المتعمقة لصحة الأوضاع المالية للمقترضين والمقرضين المحتملين كانت تدعم قدرتهم على القيام بدور نشط كسماسرة قروض بين الأفراد فهيمنوا على الائتمان في سوق القروض العقارية. ولم يبدأ دور الإقراض العقاري بين النظراء ينحسر كنسبة من مجموع القروض إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما قررت الحكومة الفرنسية أن تعطي دفعة للإقراض العقاري بمنح ضمانات من الدولة لمؤسسة تعمل على مستوى البلاد (اسمها Crédit Foncier).

ويتساءل هذا الكتاب الثري الذي يكشف لنا عن أمور كانت غائبة عنا حول الرابط بين الشبكات المصرفية والنمو الاقتصادي. فبينما للبنوك دور متميز في تجميع المخاطر وإدارتها، فبإمكانها تسعير القروض وتقديمها كما ينبغي إذا أُتيحت لها معلومات كافية عن الجدارة الائتمانية للمقترضين. وتشكل ندرة المعلومات العامة عن الجدارة الائتمانية أحد الأسباب وراء إخفاقات البنوك المتكررة على امتداد القرن التاسع عشر، ووراء تميز كتاب العدل في التوفيق بين المقرضين والمقترضين ردحا من الزمن وحتى فترة لا بأس بها من القرن العشرين في فرنسا.

ويقدم هذا الكتاب نتائج يستخلصها حول السياسات مثيرة لاهتمام المراقبين المعاصرين للأسواق المالية. ويبين لنا التاريخ أن وجود نظام بيئي ائتماني متنوع هو إحدى السبل لضمان صلابة الائتمان في مواجهة الصدمات الكبيرة. ويوضح الكتاب بصفة خاصة أن عدم اليقين والتضخم المفرط اللذين تسببا في إفلاس معظم الوسطاء الماليين في السنوات الأولى من الثورة الفرنسية كانا يتراجعان إلى حد ما بفضل وجود «نظام صيرفة الظل القديم» ويشرح أسباب استئناف الإقراض بسرعة في السنة الأولى من نظام نابليون.

ولدى المؤلفين كذلك رسالة مهمة لكل المهتمين بالتنمية المالية أو أي موضوعات أخرى مشابهة: التركيز على مصادر البيانات الجديدة البديلة ربما استشف رؤى مستقبلية للتمويل من أحداث الماضي. FD

ألكسندر شاييو، مساعد مدير إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي